# العلاقات العربية ـ الإسبانية

د. محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإمارات العربية المتحدة

دار المتنبي للطباعة والنشر

العلاقات العربية - الإسبانية

**دار المتنبي للطباعة والنشر**

أبوظبي: ص.ب ٢٦١٧١ هاتف ٣٣٩١٩١_٣١١٩٧٧

# العلاقات العربية - الاسبانية

## دراسة في العلاقات التجارية والاستثمارية الإماراتية - الإسبانية

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الإمارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى

# الإهــــداء

إلى الوالد العزيز

حسن أحمد علوي العيدروس

الذي كان له الفضل الأول في ظهور هذه المادة العلمية

فلولاه لم تخرج إلى الوجود

وله مني كل حب وتقدير

*د . محمد حسن العيدروس*

# مقدمة

تبدأ هذه الدراسة من تاريخ إسبانيا الحديث والمعاصر بشكل موجز وسريع، لإعطاء الصورة والخلفية التاريخية لفهم العلاقات العربية الإسبانية وتطورها بعدما شهدت إسبانيا مشكلات داخلية أبعدتها عن العالم الخارجي لفترة طويلة حتى الحرب الأهلية.

ولكن إسبانيا لم تتمكن من الخروج إلى التطور الصناعي المعاصر إلا بعد وفاة الجنرال «فرنكو» وتطبيق النظام الديمقراطي، وبدأت في مسايرة الدول الأوربية المجاورة ونجحت في ذلك.

وبعدها نتطرق إلى بداية العلاقات بين إسبانيا والعرب، وخاصة الموقف الإسباني المبدئي والثابت من القضية العربية في فلسطين، وسياستها المؤيدة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بتقرير مصيرة وإقامة دولته المشروعة.

ثم نتناول العلاقات التجارية بين إسبانيا والإمارات، وكذلك

الاستثمارات العربية، وخاصة الكويتية ثم الإماراتية التي بدأت مؤخراً.

# خلفية عن تاريخ إسبانيا الحديث والمعاصر

لم تعد إسبانيا دولة ذات أهمية كبيرة كغيرها من الدول الأوربية المجاورة، وخاصة فرنسا وبريطانيا، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وإلى منتصف القرن العشرين، إن لم يكن ذلك حتى النصف الثاني من السبعينات.

وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها فقدانها لمستعمراتها وخاصة في أمريكا اللاتينية، وثانياً عدم اهتمامها بالثورة الصناعية، وثالثاً عدم وجود الديمقراطية.

وبذلك تراجعت إسبانيا عن دورها الهام منذ بداية التاريخ الحديث، واكتشاف العالم الجديد، وتلك الحركة المتسارعة من التطور والتقدم في مختلف الفنون والملاحة والصناعة العسكرية، وما كان من نتائج احتكاكها بالعرب وما ورثته من المعرفة والعلم والحضارة العربية في شبه الجزيرة الإيبرية.

ولكن بعد تدفق الذهب والفضة من مستعمراتها اتجهت إلى الحياة الكمالية والرفاهية، دون أن تستثمر تلك الأموال في تطورها الصناعي أو التطور في النظام الاقتصادي.

ومع الزمن أصبحت إسبانيا عاجزة عن إثبات وجودها بين جيرانها من الدول الأوربية التي ظهرت فيها الثورة الصناعية الجديدة مع بداية القرن التاسع عشر، مما أدى إلى ظهور النظام

الرأسمالي الجديد، ولم تستطع تلك التحولات أن تؤثر على النظام أو المجتمع الإسباني الذي اتخذ شكلاً «راد يكالياً» من الصعب تعديله.

وقد يرجع ذلك لوجود الامتيازات الطبقية التي أعاقت التطور الرأسمالي الصناعي الجديد، إضافة إلى وجود زعماء سياسيين لا يتمتعون بالكفاءة والمقدرة على التفاعل مع رغبات الشعب الإسباني ومتطلبات العصر، مما دفعها إلى الانطواء الداخلي.

ومع مرور السنوات ازدادت المسافة بين ما هو في داخلها وما يجري من تغييرات سياسية واجتماعية في البلدان الأخرى من جيرانها، مما نتج عنه قيام الحرب الأهلية للخلاص من أزمتها وتقوقعها، وللخروج من تلك المعضلة.

واستمرت تلك الحروب الأهلية من يوليو (١٩٣٦) حتى يوليو (١٩٣٩) ولم تكد تنتهي منها إسبانيا حتى كانت الحرب العالمية الثانية، وكان على الجنرال «فرانكو» مواجهة هذه المشكلات، وخاصة إدماج إسبانيا بظروف الجو السياسي والجغرافي المحيط حولها.

ولم ينجح «فرنكو» إلا في تثبيت عضوية بلاده في الأمم المتحدة، رغم موقف الرفض المتصلب الذي قوبل به من جانب الدول الأوربية وبقية المنظمات الدولية الأخرى، للاعتراف به

ومسايرة الأسرة الدولية بكل أبعاده الجديدة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن رغم ذلك فإن النظام الإسباني لم يتمكن من استيعاب التطور الذي أعقب في الخمسينات في الدول الأوربية المجاورة، واستمر كذلك حتى النصف الثاني من السبعينات(١).

# العلاقات العربية ـ الإسبانية
# في الفترة (١٩٣٩ ـ ١٩٦٩)

اتسمت العلاقات العربية ـ الإسبانية بعدم الثبات تماشياً مع السياسة الدولية لنظام «فرنكو» بصفة عامة، والتي لم تحظ بالاستمرارية، فيما عدا النظرة الخاصة لفرنكو لعلاقته الهامة مع المغرب، وإعجابه بالمواصفات والقدرات العسكرية للمغاربة، مما جعله يضم عدداً منهم لحرسه الخاص.

وتركزت علاقة إسبانيا مع العرب في المغرب العربي فقط ومنذ عام (١٩٣٩)، وحتى الأعوام التي حصلت فيها معظم الدول العربية على استقلالها لم يصدر عن نظام فرانكو أية تصريحات تدل على دعوته لإنهاء الاستعمار الأوربي للدول العربية.

وقد يكون هذا راجعاً إلى استعمار إسبانيا نفسها لبعض أجزاء من المغرب العربي، وخاصة سبتة ومليلة وبعض الجزر والصحراء المغربية، التي انسحبت عنها بعدما خلفت بعض المشكلات، فليس من المعقول أن تطالب إسبانيا بإنهاء الاستعمار في الوقت الذي تستعمر فيه أجزاء عربية.

وقد أجرى فرنكو اتصالات سريعة مع الدول العربية التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، لإقامة علاقات دبلوماسية، واتخذت العلاقة صيغة عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل لسيادة كل دولة على أراضيها.

وتوالت زيارات حكام العرب على إسبانيا منذ عام (١٩٤٩)

ابتداءً من الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن، والملك سعود، والملك إدريس السنوسي، والرئيس كميل شمعون، والحبيب بورقيبة، والملك حسين، والملك محمد الخامس، والملك الحسن الثاني، والملك فيصل. وزار جمال عبد الناصر مدريد عام (١٩٦٠).

في حين لم يرد أي مسؤول إسباني تلك الزيارات حتى عام (١٩٥٩)، عندما قام ثاني وزير خارجية في النظام الإسباني السيد «كاسنبياس» بزيارة للقاهرة.

وشهدت هذه الفترة توقيع عدة معاهدات صداقة واتفاقيات ثقافية، ليست ذات أهمية مع بعض الدول العربية.

فقد انعكس ذلك أيضاً على العلاقات الثقافية والتبادل الثقافية في نفس الفترة، ولم يكن مرضياً بما يجب أن يكون عليه، وإن معظم الاتفاقيات الثقافية لم يسر مفعولها، وإن أغلبها أبرم في عقد الخمسينات ووجب تجديدها.

كما أهملت الدراسات العربية بإسبانيا، وبنفس القدر أهملت الدراسات الإسبانية في الأقطار العربية، ومع ذلك فقد أنشئ المعهد الإسباني - العربي للثقافة عام (١٩٥٥) دون تحديد مشروعات ثقافية جادة لتنفيذها في الأقطار العربية.

وأنشئت مراكز ثقافية إسبانية في الدول العربية، ما عدا أقطار الجزيرة العربية، وذلك دون الاعتماد على دور المعهد العربي

الإسباني، ومع ذلك فلا زالت إلى يومنا الحاضر العلاقات الثقافية متواضعة، وكذلك كان حجم التبادل الاقتصادي والتجاري ضعيفاً في هذه الفترة.

# العلاقات العربية ـ الإسبانية
# في الفترة ما بين (١٩٦٩ ـ ١٩٧٥)

ترسخت العلاقات العربية - الإسبانية مع بداية عام (١٩٦٩) وحتى (١٩٧٥) ووجدت لها أسس قوية، وتشهد على ذلك الاتفاقيات الاقتصادية ومعاهدات التعاون الصناعي والعلمي والفني ومنح القروض وغيرها، مع العديد من الدول العربية.

ولعبت الحكومة الإسبانية دوراً مهماً في القضايا العربية، وخاصة مشكلة الشعب العربي الفلسطيني، سواء بالمساعدة التي قدمتها للاجئين الفلسطينين أو موقفها السياسي المتمثل في الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في ممارسة حقه في تقرير مصيره، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لهذا الشعب.

ويؤكد ذلك تصويت إسبانيا إلى جانب قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٦) حيث كانت هي والبرتغال الدولتين الوحيدتين في أوربا اللتين صوتتا لصالح الشعب الفلسطيني في (٢٢) نوفمبر عام (١٩٧٤).

وتزايد حجم التبادل التجاري بين إسبانيا والأقطار العربية في هذه الفترة، فقد استوردت إسبانيا في عام (١٩٧٥) بترولاً بما يقدر بـ (٧٨٧ . ١٧٣) مليون بيزتا، وصدرت بإجمالي مقداره (٢٩,٣٣٧) مليون بيزتا.

وكانت هذه الأرقام أقل بكثير مع الدول العربية غير المنتجة

للبترول، حيث استوردت بما تبلغ قيمته (٨,٠٢٥) مليون بيزتا، وصدرت ما مقداره (١٢,٧٨٠) مليون بيزتا.

وتبرز هذه الأرقام مقدار العجز التجاري الإسباني، الذي بلغ (٧,٣١٧) مليون بيزتا عام (١٩٧١) ووصل إلى (١٣٩,٦٩٥) مليون بيزتا عام (١٩٧٥)(٢).

# العلاقات العربية ـ الإسبانية

## في عهد الحكومة الاشتراكية (١٩٧٥ ـ ١٩٨١)

استمرت السياسة الإسبانية المناصرة للقضايا العربية، وخاصة الفلسطينية بعد وفاة الجنرال «فرانكو» في (٢٠) نوفمبر (١٩٧٥) مع بداية التحول الديمقراطي في الفترة من (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) عندما استقبل السيد «أدولفو سواريث» رئيس أول حكومة ديمقراطية أول استقبال رسمي للسيد ياسر عرفات بمدريد في (١٩٧٩) بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وشهدت هذه الفترة زيارات مكثفة بين إسبانيا التي تتولى رئاستها حكومة يمين الوسط الاشتراكية بزعامة «أدولفو سواريث» وبين الأقطار العربية.

وتولدت لدى إسبانيا قناعة بأن الوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تضيف عمقاً جديداً في العلاقات العربية ـ الإسبانية هي عن طريق اشتراكها كوسيط في القضية العربية، وتدعيم علاقاتها بدول أمريكا اللاتينية، مما يمكنها من التفاوض مع السوق الأوربية المشتركة وحلف شمال الأطلسي.

واستطاعت حكومة سواريث التي استمرت من عام (١٩٧٦) إلى فبراير (١٩٨١) من الوصول إلى نتائج إيجابية في السياسة الإسبانية الدولية.

واعترفت إسبانيا في هذه الفترة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وافتتحت لها مكتباً بمدريد عام (١٩٧٧)، ثم رفع

مستوى التمثيل إلى الصفة الدبلوماسية خلال عهد الحكومة الاشتراكية عام (١٩٨٦).

أما في مجال العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسبانيا، فإن مقدار العجز التجاري استمر في الارتفاع، عندما بلغ أربعة آلاف مليون دولار في عام (١٩٨٠).

# إهمال الحكومة الإسبانية علاقاتها مع العرب
# (١٩٨١ ـ ١٩٨٢)

أهملت العلاقات العربية ـ الإسبانية بعد نهاية الحكومة الاشتراكية، وتولى «ليوبولدو كالبوسوتيلو» وهو ثاني رئيس وزراء بعد التحول الديمقراطي، ولم تهتم في علاقاتها مع العرب وأمريكا اللاتينية، وإنما انحصرت دبلوماسيتها فيما يخص الدفاع عن إسبانيا والانضمام للسوق الأوربية المشتركة، ولم ترد أية إشارات أو تلميحات عن علاقة إسبانيا بالعرب في خطب رئيس الحكومة.

في حين بدأت في الاتجاه الآخر اتصالاتها مع الدبلوماسية الإسرائيلية التي تحركت بحنكة بدوائر السوق الأوربية المشتركة، ومنذ ذلك الوقت ظهر في الأفق إمكانيات التعاون الإسباني ـ الإسرائيلي في مجال مكافحة الإرهاب.

وذلك في الوقت الذي بدأ فيه اللوبي اليهودي في إسبانيا في الترويج للدائرة السياسية، وتحريك مشاعر الشعب الإسباني بأهمية ووجوب إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الديمقراطية، ويقصد فيها دولة إسرائيل وخاصة بعد انتهاء عهد فرنكو واستقرار التجربة الديمقراطية بإسبانيا.

ويرجع إهمال حكومة ليوبولدو كالبوسوتيلو في علاقاتها مع العرب، إلى اهتمامها بعلاقاتها مع السوق الأوربية المشتركة، وبالعلاقات الدفاعية مع حلف الأطلسي، وخاصة مع الولايات المتحدة، وبالتالي أثر على العلاقات العربية ـ الإسبانية.

ونظراً لأهمية إسبانيا بالنسبة للدفاع الغربي، وجدت الولايات المتحدة أن لها موقعاً استراتيجياً متميزاً في البحر الأبيض المتوسط، وأكد على ذلك الكاتب الفرنسي «برنارد رابيتيل» عندما كتب يقول:

«إن سياسة الولايات المتحدة تجاه إسبانيا هي التي تحدد علاقة إسبانيا بحوض المتوسط».

واستطاع ليوبولدو كالبوسوتيلو» إدماج بلاده في التشكيل السياسي لحلف شمال الأطلسي عام (١٩٨١) معتمداً على أغلبية نوابه بالبرلمان، دون عقد أية جلسات لمناقشة أعمال هذه القضية الهامة التي حددت خطوات الدبلوماسية الإسبانية وعلاقاتها مع العرب.

ويعتقد الرأي العام الإسباني بأن القواعد الأمريكية تستعمل بهدف التدخل الأمريكي ضد العرب، ويؤكد ذلك تقرير لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الذي ذكر فيه:

«إن استعمال القواعد الأمريكية بالأراضي الإسبانية خلال الحروب العربية - الإسرائيلية منذ عام (١٩٥٨) ابتداء من أزمة لبنان لغاية يومنا هذا، شكلت واحداً من أهم أهداف الإدارة الأمريكية.

ورغم أن استعمال القواعد الأمريكية كان مشروطاً بموافقة

الحكومات الإسبانية المتعاقبة تجاه هذ القضية، إلا أن الاتفاقيات الإسبانية ـ الأمريكية التي أبرمت فيما بعد ركزت على استعمال القواعد الأمريكية في عمليات موجهة ضد العرب».

واتخذ المفوض الإسباني فيما بعد موقفاً أكثر حزماً بعد انقضاء اتفاقية عام (١٩٨١)، وذلك لإعادة الاحترام لمواقف إسبانيا تجاه القواعد الأمريكية، بغرض سيطرتها الكاملة على استعمال هذه القواعد في حالة حرب.

ويمثل هذا حالياً عقبة كبيرة في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسبانيا، حيث تتباين وجهات النظر إلى الحد الذي يحدد استمرار المفاوضات بين الطرفين، لأن أحد نصوص الاتفاقية يقضي بأن تمنح إسبانيا الولايات المتحدة حق استعمال المنشآت المعاونة، وتصرح لها باستعمال الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية الإسبانية.

وهذا ما يمكن تفسيره بأن إسبانيا لا ترغب في التورط في أي نزاع بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

ولكن الانضمام النهائي لإسبانيا إلى السوق الأوربية المشتركة وحلف شمال الأطلسي، أدى إلى نتائج سلبية على المنطقة العربية، وذلك بزيادة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للإدارة الأمريكية.

ووصف أحد رجال الدولة انضمام إسبانيا لحلف شمال الأطلسي قائلاً:

«إن هذا الانضمام يعطي انطباعاً بأنه حلف ديناميكي ودائم النمو، وهذا معناه أن اشتراك إسبانيا من شأنه تدعيم الحلف، لأنها ستلعب دوراً حيوياً له خطوط محددة، وستملك الأدوات الكافية لتحقيق هذا الدور انسجاماً مع الاستراتيجية العامة لحلف الأطلسي بحوض البحر المتوسط.

# بداية الحكومة الاشتراكية
# للمرة الثانية (١٩٨٢)

دلت جميع المؤشرات بعد وصول الحزب الاشتراكي للمرة الثانية إلى السلطة في أكتوبر عام (١٩٨٢)، على أن السياسة الخارجية لإسبانيا سوف تصاغ على قاعدة توحيد كافة المعايير المنظمة لعلاقاتها الخارجي،ة بما يخدم المصالح الوطنية الاسبانية.

وهذا ما أكد عليه السيد «فيرناندو موران» أول وزير خارجية للحكومة الاشتراكية الثانية في إسبانيا التي تشكلت عام (١٩٨٢) عندما قال:

«سنحاول العمل على تغيير النهج المتبع في سياستنا الخارجية بصفة عامة، ومع الدول العربية بصفة خاصة. وليس هناك أدنى شك في أن القفزة النوعية التي أوصلتنا إلى الحكم ستعطينا الثقة في أنفسنا، من أجل مساندة القضايا العادلة والسلام والمبادرات الرامية لنزع السلاح، وتأييد قيام نظام اقتصادي عالمي جديد. وفيما يخص العالم العربي، فسوف نعمل على أن تكون سياستنا منبثقة من الفعل والحقائق، وليس مجرد كلمات وتصريحات».

ويتضح من هذه الطريقة في التفكير أن الحكومة الاشتراكية ترغب في استعادة دور إسبانيا التاريخي الذي كانت تلعبه، وخاصة أن انتمائها لأوربا أصبح مرهوناً بانضمامها لحلف شمال الأطلسي.

ولكن المسألة لم تكن بهذه البساطة، فالحقيقة أن إسبانيا دخلت مفاوضات في غاية الصعوبة من أجل انضمامها للسوق المشتركة، واستطاعت استعادة زعامتها السياسية في أمريكا اللاتينية بمساندتها لمجموعة «كوناتدورا» التي تتكون من «كولومبيا، المكسيك، بنما، فنزويلا» كما أن بإمكانها أن تلعب دوراً هاماً في الحوار حول مشكلات في بعض دول أمريكا اللاتينية، مستعيدة بذلك دورها كوسيط في الأزمات الدولية.

ولكننا نلاحظ غياب إسبانيا سياسياً واقتصادياً في علاقاتها مع العرب، فيما عدا المغرب العربي، إذ تشهد هذه العلاقات تقدماً مطرداً منذ تولي الحكومة الاشتراكية لمقاليد الحكم.

ففي المغرب تمارس السياسة الإسبانية دوراً دبلوماسياً نشيطاً، واستطاعت حل مشكلة الصيد بين الدولتين، وتم توقيع اتفاقية جديدة.

أما في الجزائر فإن النتائج لم تكن مرضية تماماً، حيث لا زالت العلاقات تمر بأزمات من الصعب حلها.

أما تونس الذي تضمه علاقات اقتصادية وثقافية مع فرنسا، فإن علاقته بإسبانيا جيدة.

وتمثل دول المغرب العربي من الناحية الاقتصادية والتجارية سوقاً دائمة للسلع الإسبانية، حيث تم تصريف (١٠٪) من إجمالي

الصادرات الإسبانية، مقابل (١ . ٥٪) من الإسبانية لبقية الدول العربية.

ولم يحصل تغير في الخطوط العريضة للسياسة الإسبانية تجاه دول الشرق الأوسط، باستثناء العلاقة الدبلوماسية التي أقيمت مع إسرائيل، والتي أضرت بعلاقة إسبانيا مع العرب.

ولا شك أن الخطأ الدبلوماسي الذي وقعت فيه الحكومة الاشتراكية في هذا الاتجاه، يعزى إلى عدم توفر المتخصصين القادرين على تهيئة الأرضية السياسية والاقتصادية، لتقديم النصح والمشورة للحكومة الجديدة.

ويبدو أن الحكومة الاشتراكية كانت تريد وضع اتجاهات جديدة على دبلوماسيتها في الشرق الأوسط، بحيث تشمل النشاطات السياسية والثقافية والاقتصادية، فذلك لا يعني فقط إعادة الحياة للتاريخ المشترك، بل أيضاً لتنشيط العلاقات بما يتناسب وإبعاد المجتمع العربي والإسباني المعاصر(٣).

# موقف الإمارات من إقامة العلاقات الإسبانية - الإسرائيلية

أعربت دولة الإمارات عن قلقها العميق تجاه الأنباء التي ترددت عن عزم إسبانيا إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وقد جاء ذلك أثناء اجتماع الدكتور «علي حميدان» مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية بالخارجية مع «خوخية ديسكالارد بمازادو» مدير عام إدارة آسيا وأفريقيا بوزارة الخارجية الإسبانية، الذي زار أبوظبي في نوفمبر عام (١٩٨٥)، وحضر الاجتماع «مانويل جوميث دي فاليتولا» سفير إسبانيا في أبوظبي(٤).

وأكد المسؤول الإسباني أن سياسة إسبانيا من قضية فلسطين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لم تتأثر بأية عوامل، مؤكداً عزم الحكومة الإسبانية على الاستمرار في علاقاتها الطيبة مع جميع الأقطار العربية.

وأعرب عن تأييد بلاده للقضايا العربية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته، وتأييد إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، كما أكد المسؤول الإسباني أن بلاده لم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وأشار إلى أن موعد إعلان العلاقات مع إسرائيل قد تأجل بعد الاعتداء الإسرائيلي على تونس، وأنه قد يتم إعلانه خلال شهر اكتوبر من العام القادم(٥).

وتفتقر الأجهزة المتخصصة في التعاون الدولي بإسبانيا، وهي بالإضافة إلى وزارة الخارجية والسكرتارية الدولية للتعاون الخارجي ومجلس المستشارين التابع لرئاسة الحكومة الذي يتولى إعداد السياسة الخارجية للدولة، تفتقر إلى التنسيق بين مختلف أجهزتها، كما أنه لا يوجد جهاز متخصص لتنسيق العلاقات العربية ـ الإسبانية.

الأمر الذي أدى إلى الإسراع في إقامة إسبانيا علاقة دبلوماسية مع إسرائيل، ذلك الحدث الذي عالجته الحكومة بشكل درامي، حيث تم التوقيع على الاتفاقية في هولندا بغرفة بأحد الفنادق، ومن دون علم مسبق للشعب الإسباني المعروف بعدائه لليهود، ودون وضع أي اعتبار للنتائج التي كان من الممكن أن تؤثر على العلاقات بين إسبانيا والعرب، وتلك العلاقات التي تتفوق كماً ونوعاً على العلاقات الإسبانية ـ الإسرائيلية(٦).

وأعرب حمدان بن زايد وكيل وزارة الخارجية عن قلق دولة الإمارات لقيام إسبانيا بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وعن أسفه لإعلان إقامة هذه العلاقات في هذا الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل انتهاكاتها المستمرة في الأراضي العربية المحتلة، وخاصة الأماكن المقدسة في القدس الشريف، واستمرارها في احتلال جزء من لبنان واعتداءاتها المتكررة على الشعب الفلسطيني والعرب.

واجتمع الدكتور علي حميدان مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية في الخارجية صباح (١٨/١/١٩٨٦) مع «مانويل جوميث دي فاليتير» سفير إسبانيا في أبوظبي، والذي سلمه صورة عن البيان الإسباني الرسمي الذي أعلنته حكومته بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

ويؤكد البيان استمرار إسبانيا في دعم قضية الشعب الفلسطيني، والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام (١٩٦٧) والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وتضمن البيان تأييد إسبانيا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨) حيث تعتبرهما أساساً لحل سلمي للقضية، وتأييدها لإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني تحت مظلة دولية.

ولكن العلاقات بين الإمارات وإسبانيا لم تتأثر بإقامة الأخيرة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ففي صباح يوم (١٣/٤/١٩٨٨) استقبل الملك الإسباني «خوان كارلوس» اللواء الركن محمد سعيد البادي رئيس أركان القوات المسلحة، والذي قام بزيارة إسبانيا بدعوة من رئيس أركان القوات المسلحة الإسبانية، ونقل تحيات رئيس دولة الإمارات.

وأبدى الملك الإسباني استعداد بلاده بما لديها من إمكانيات

لتقديم كل مساعدة وتعاون لدولة الإمارات في مجال الصناعات الحربية والوسائل الدفاعية والخبرات العسكرية.

ثم قام رئيس الأركان بزيارة «نارسيل سيرا» وزير الدفاع الإسباني، وناقش معه سبل تعزيز العلاقات العسكرية والتعاون بين البلدين في مجال الصناعات الإسبانية الحربية، والاطلاع على ما وصلت إليه الصناعات الحربية الإسبانية من تقدم وتطور.

وعبر الوزير الإسباني عن مشاعر الأخوة والصداقة التي تتمتع بها علاقة البلدين، وعبر كذلك عن تأييد إسبانيا للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وإيجاد حل عادل لها من خلال عقد مؤتمر دولي(٧).

وفي إطار تعزيز العلاقات وتبادل الزيارات بين البلدين استقبل خليفة بن زايد ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للبترول «اسكايس» رئيس مجلس إدارة البنك الإسباني «بنكو سنترال» ورئيس مجلس إدارة شركة «سيبسا» البترولية في إسبانيا والتي تساهم فيها شركة أبوظبي للاستثمارات البترولية الدولية «أوبيك» بنحو (١٠٪) من رأس المال، وقد أشاد الضيف الإسباني بالنمو المطرد في العلاقات بين البلدين في كافة المجلات.

وتبادل وجهات النظر حول أوجه التعاون بين شركة «سيبسا»

وكل من شـركـة بتـرول أبوظبي الوطنيـة «أدنوك» وشـركـة الاستثمارات البترولية الدولية(٨).

# العلاقات التجارية
# بين الإمارات وإسبانيا

شهدت العلاقات التجارية بين الإمارات وإسبانيا في بداية الثمانينات نمواً مضطرداً وذلك رغماً عن الركود العالمي وشدة المزاحمة، فقد شهد افتتاح الخط الجوي المنتظم بين أبوظبي ومدريد من قبل الخطوط الجوية الاسبانية بمعدل رحلتين أسبوعياً، وقد وصلت أول طائرة إسبانية إلى مطار أبوظبي الدولي يوم (١٥/٥/١٩٨٣).

وقد أعرب السفير الإسباني عن سروره واعتزازه بهذه المناسبة، راجياً أن يسهم الخط الجوي بين البلدين في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بينهما لما فيه مصلحة الشعبين(٩).

ولكن الخط الجوي الإسباني لم يستمر طويلاً، وتوقفت الرحلات بين أبوظبي ومدريد، وقد يرجع لأسباب اقتصادية وعدم جدواها في تغطية النفقات. ولكن اليوم نعتقد أن إعادة فتح هذا الخط الإسباني سوف يساهم في تنشيط التبادل التجاري بين البلدين.

وارتفع استيراد الإمارات عبر دبي من إسبانيا من حوالي (٣٦) مليون دولار عام (١٩٨٠) إلى نحو (٥٧) مليوناً في عام (١٩٨٤) وهذا التصاعد يعود إلى الاهتمام المشترك والمتبادل بتنمية التجارة بين البلدين(١٠).

وشهد حجم صادرات الإمارات إلى إسبانيا تذبذباً حاداً، حيث

انخفضت من (١,٢٤) مليار درهم عام (١٩٥٨) إلى (٣٨٦) مليوناً عام (١٩٨٦) وعاودت الارتفاع عام (١٩٨٧) إلى (٤,٢) مليون درهماً، ثم انخفضت مجدداً عام (١٩٨٨) إلى (٣٧٨) مليون درهم.

وشهدت واردات الإمارات من إسبانيا تذبذباً مماثلاً، حيث بلغت (٣٧٨) مليوناً عام (١٩٨٥) ونحو (٢٦٣) مليوناً عام (١٩٨٦)، و(٣٧٤) مليوناً عام (١٩٨٧) لتنخفض بحدة إلى (١٨٨) مليوناً عام (١٩٨٨)، علماً بأن واردات إسبانيا عبر دبي بلغت (١٨٩,٥) مليون درهم في عام (١٩٨٦) مقابل (٢٠٤) مليون درهم في عام (١٩٨٥)(١١).

وبهذا يكون فائض الميزان التجاري للإمارات مع إسبانيا قد ارتفع من (٥٥) مليوناً عام (١٩٨٧) إلى (١٨٩) مليوناً عام (١٩٨٨).

ويشكل النفط الخام الجزء الأكبر من صادرات الإمارات إلى إسبانيا، حيث يمثل (٨٠٪) وخاصة من نفط أبوظبي، والنسبة الباقية تشمل العطور ومواد التجميل والتوابل والأقمشة الخام، حسب الإحصائيات تعتبر الإمارات أكبر مصدر للفستق، كما تستورد إسبانيا أدوات التنظيف مثل الصابون والشامبو، والمجوهرات المتعددة، والألبسة الجاهزة.

في حين تتراوح الواردات من إسبانيا بين الآلات والمعدات والأنسجة ومنتجات السيراميك والجواهر المقلدة وقضبان الصلب والحديد والسخانات والأثاث، كما استوردت الإمارات من إسبانيا

خلال عام (١٩٨٧) الطائرات والمفروشات.

وتراجع حجم التجارة في السنوات الأخيرة بين الإمارات وإسبانيا، يرجع إلى انخفاض سعر الدولار مقابل البيزتا الإسبانية بنسبة (٢٠٪) بينما سعر الدرهم مقابل الدولار ظل ثابتاً.

## دعوة لجذب الاستثمارات الإسبانية
## وافتتاح مركز تجاري في الإمارات

أعلن عبيد الطائر رئيس الوفد التجاري إلى إسبانيا يوم (١٩٨٥/١١/١) أن منطقة الخليج العربي كانت بسبب ثرواتها النفطية أقل مناطق العالم تأثراً بالركود الاقتصادي العالمي، كما أن دبي بالتحديد كانت الأقل تأثراً بهذا الركود في منطقة الخليج وذلك بسبب مركزها التجاري والصناعي المتميز، وقد سجلت تبعاً لذلك أعلى معدل للاستيراد في العالم مقارنة بالتعداد السكاني.

وقال إن دبي تتمتع بمناخ ملائم للصناعة على مختلف المستويات، سواء في ذلك الصناعات الأساسية أو التحويلية أو صناعة التجميع، وفي مقدمة الدول المستوردة لصناعاتنا دول مجلس التعاون الخليجي واليابان والولايات المتحدة ومصر وإيران، فدبي لا زالت هي بوابة التجارة ومقر الصناعة في المنطقة.

ولهذه الأسباب فقد ازداد التزاحم على أسواق دبي، وبلغ عدد الدول التي استوردنا منها في العام الماضي مائة وتسع عشرة دولة، وبلغ عدد الدول التي أعدنا التصدير إليها مائة دولة. وبلغ عدد المعارض المقامة في دبي أكثر من مجموع المعارض التي أقيمت في جميع أقطار المنطقة.

وأشار إلى أن المنطقة الحرة في «جبل علي» تشكل نقلة نوعية في تعامل منطقة الخليج العربي مع العالم، وهناك عدد متزايد من

الدول والمؤسسات الصناعية الكبرى قد أخذت تنشئ مصانع لها في مناطق التسويق والاستهلاك، كي تكون في وضع تنافسي أفضل مع الموردين الآخرين، وتوفر هذه المنطقة عدداً من الحوافز التي تتجاوب مع هذا الاتجاه.

فهذه المنطقة لا تتوسط مناطق التسويق والاستهلاك فحسب، ولكنها توفر أيضاً الطاقة الرخيصة وأجور الشحن المعتدلة للصادرات والإعفاء الضريبي الكامل لمدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً، وعدم وجود أية قيود على الترخيص أو إدخال العملة أو تحويل الأرباح أو استعادة رؤوس الأموال.

ودعا المؤسسات الصناعية الإسبانية إلى دراسة جدوى إقامة مصانع لها في دبي، لتكون في وضع أفضل لتغطية منطقة الشرق الأوسط، كما دعا إلى زيادة إيفاد وفود تسويق المنتجات الإسبانية وإقامة معرض شامل وزيادة المشاركة الإسبانية في المعارض الدولية المتخصصة التي تقام سنوياً في دبي، والعمل على تأسيس مركز تجاري لإسبانيا في دبي، وهو ما قامت به خمس وعشرون دولة حتى الآن(١٢).

صرح «أنطونيو ريتانا» رئيس الوفد التجاري الإسباني خلال زيارته للإمارات في (١٢/١٠/١٩٨٧) أن غرفة تجارة وصناعة مدريد أعدت دراسات لإنشاء مركز تجاري إسباني دائم في دبي لتنمية التجارة بين الإمارات وإسبانيا، وقال إن هناك إمكانية

لإقامة مشروعات مشتركة في المنطقة الحرة بجبل علي.

وقال عبد الرحمن غانم المطيوعي مدير عام غزفة تجارة وصناعة دبي للوفد التجاري الصناعية الاسباني: إن التجارة بين بلدينا تكاد تكون مستقرة في حدود أربعة وخمسين مليون دولار سنوياً، ولو أن قيمة استيرادنا من إسبانيا قد انخفضت نسبته في السنوات الأخيرة بسبب المنافسة العالمية المتزايدة.

وهذا ما جعل إسبانيا تحتل المكانة التاسعة عشرة بين الدول التي نستورد منها، وتقع البضائع المصنوعة في مقدمة ما نستورده من بلدكم الصديق، وإن دبي مركز إقليمي للتجارة في منطقة الخليج العربي، ولذلك فإن المنافسة شديدة في أسواقنا سواء أكان في مجال الجودة أو السعر، أو متابعة الاتصال بهذه الأسواق للتعرف على احتياجاتها وأوضاعها، ولذلك فإن إيفاد الوفود التسويقية والمشاركة في المعارض العالمية التي تقام هنا سنوياً من أهم الوسائل لتنمية التعامل مع هذه المنطقة.

وانطلاقاً من ذلك فقد قامت اثنان وعشرون دولة بتأسيس مراكز تجارية دائمة لها في دبي، ونحن نأمل في أن تحذو إسبانيا حذو هذه الدول لتوثيق صلاتها التجارية معنا، لأن دبي ليس سوقاً استهلاكية بمقدار ما هي سوق لإعادة التصدير إلى مختلف أقطار المنطقة، وتوثيق العلاقة مع دبي من شأنه أن ينمي العلاقة التجارية مع جميع أقطار الخليج العربي(١٣).

وتأخر افتتاح المكتب إلى أن تحدث «خوان انطونيو يوست» الملحق التجاري الإسباني في أبوظبي بقوله:

«إن المكتب التجاري الإسباني سيتم افتتاحه خلال عام (١٩٨٩) في دبي رسمياً، وسيساهم بصورة كبيرة في رفع مستوى التبادل التجاري بين الإمارات وإسبانيا، ولا سيما أن الإمارات أصبحت مركزاً إقليمياً لإعادة الصادرات إلى مختلف دول العالم.

وأشار إلى أن إنشاء المركز التجاري في الدولة خطوة جيدة، يستهدف تعزيز المبادلات مع الإمارات، مشيراً إلى أن هناك خمسة وثمانين مكتباً تجارياً لإسبانيا في جميع أنحاء العالم.

ويقوم المكتب التجاري بعمل دراسات اقتصادية عن الأسواق، ومساعدة التجار الإسبان وتجار الإمارات والوفود المشتركة في كلا البلدين، وتعريفهم بطبيعة المشروعات التجارية واحتياجات الأسواق.

ويرتبط المكتب التجاري الإسباني بعلاقات مع معهد «إيسكس» بإسبانيا وهو معهد متخصص في حث التجار الإسبان على السفر إلى البلدان الأخرى، بعد تزويدهم بالمعلومات الكافية عن الأسواق التي سيذهبون إليها، وعن فرص الاستثمار في الدول الأخرى ومنها الإمارات، ويقوم المعهد بالإبلاغ عن نشاطات هؤلاء التجار خلال الزيارة.

كما سيقوم المكتب بدراسة سوق الإمارات، وإعلام الشركات في إسبانيا بالمناقصات والمشاريع التجارية، ابتداء من الأشياء الصغير مثل عدادات السيارات، وانتهاء بالمشاريع الكبرى.

وأضاف بأنه عقب افتتاح المكتب التجاري سيتم إقامة معرض للمنتجات الإسبانية للعرض فقط، وتنظيم محاضرات عن الاستثمارات في إسبانيا، وإقامة معرض للرسم وعرض الأزياء، وحفل موسيقي على هامش المعرض.

وكشف عن أن إحدى الشركات الإسبانية قررت إقامة مصنع للملابس الجاهزة في منطقة جبل علي، نظراً لما توفره المنطقة من مميزات للمستثمرين وتوافر المواد الأولية، وستقوم الشركة بتسويق إنتاجها في أسواق الإمارات وإسبانيا، وتوقع أن تقوم شركات إسبانية بإقامة مصانع في جبل علي(١٤).

# الاستثمارات في إسبانيا

جاء في التقرير الاقتصادي الإسباني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسبانيا خلال عام (١٩٩١) تخطت إثنين وعشرين ألف مليون دولار، بزيادة قدرها (٢٤,٣٤) في المائة عن السابق.

وقال التقرير الذي نشرته وزارة الاقتصاد الإسبانية إن صافي الاستثمارات فاق اثنين وعشرين ألف مليون دولار بقليل، بالمقارنة مع عام (١٩٩٠)، كما بلغ احتياطي إسبانيا من العملات الصعبة ستة وستين مليار دولار.

وتتناقص هذه الأرقام مع البيانات التي سجلها صندوق مصرف إسبانيا في شهر فبراير الماضي، والتي تعكس استثماراً إجمالياً يفوق أحد عشر ألف مليون دولار في عام (١٩٩١) وبانخفاض بنسبة (٢.٦) في المائة. وبالتالي فإن صافي الاستثمارات لا يتعدى أحد عشر ألف مليون دولار، وبانخفاض بنسبة ست عشرة في المائة.

ويشير المسؤولون الاقتصاديون إلى أن هذا الفارق الكبير في صافي الاستثمارات يرجع إلى استخدام وسائل مختلفة لتسجيل البيانات، حيث أن الصفقات التجارية تشمل عمليات لا يفترض أنها تجلب العملات الصعبة للبلاد، مثل الاستثمارات التي تقوم بها شركات إسبانية مشتركة مع الأجانب والتحويلات التي يجريها غير المقيمين.

بالإضافة إلى أنه خلال عام (١٩٩١) اتخذ العديد من إجراءات إعادة هيكلة المجموعات الأجنبية في إسبانيا، نتيجة للتشريع الجديد، وهذه العمليات لا يتم تسجيلها في صندوق البنك، ولكن يسجلها قسم المدخرات الأجنبية ضمن دفاتره.

ويواصل الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإسباني خلال عام (١٩٩١) نفس وتيرة النمو التي يحافظ عليها من دخول إسبانيا في السوق الأوربية المشتركة، ولكن أكثر اعتدالاً من السنوات السابقة.

ووفقاً لهذه البيانات فإن المؤسسات المالية والتأمينات استوعبت ستة وأربعين في المائة من إجمالي الاستثمارات، والتجارة والمطاعم والفنادق حوالي ثلاثة عشر في المائة.

وتعتبر إسبانيا في قائمة الدول الصناعية الكبرى التي تحتفظ بأكبر المبالغ الاحتياطية من العملات الأجنبية، وفي عام (١٩٩١) جاءت بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وتقارب كمية الاحتياطي من العملات الصعبة لدى إسبانيا خلال عام (١٩٩١) نحو ستة وستين ألف مليون دولار، بزيادة عن العام الأسبق بمعدل (٥ . ٢٨) في المائة.

وسجلت إسبانيا خلال عام (١٩٩٠.) أكبر معدل لنمو الصادرات في السوق الأوربية المشتركة، ومن المتوقع أن تسجل في هذا

العام والعام القادم نمواً متزايداً يتراوح بين (٧.٤ - ٧.٦) في المائة، كما زاد احتياطي إسبانيا من العملات الصعبة بمعدل يفوق اليابان والولايات المتحدة، رغم أنها تأتي في المرتبة الثالثة من حيث كمية النقد المتداول بين الدول الصناعية في العالم.

# الاستثمارات العربية في إسبانيا

تركزت الاستثمارات العربية المباشرة في إسبانيا في ثلاثة اتجاهات، وهي: استثمارات مباشرة في الشركات الإسبانية، وشراء الأسهم بالبورصات، وحيازة العقارات.

وبلغت استثمارات العرب في إسبانيا عام (١٩٨٤) حوالي ستة عشر مليار دولار، وتشير الإحصائية بأن فندقاً من كل أربعة فنادق هو ملكية عربية في منطقة الجنوب الشرقي الإسباني، المعروف بالأندلس.

وينص قانون الاستثمار الأجنبي في إسبانيا على حرية الاستثمارات المباشرة، بشرط ألا تتعدى نسبة (٥٠٪) من رأس المال، على أن يتم تسجيل تلك العمليات في سجل المستثمرين الأجانب.

إذا تناولنا حركة الاستثمارات العربية في إسبانيا خلال الفترة من (١٩٨٠) وحتى نهاية عام (١٩٨٧) لوجد حجمها قد تضاعف خلال عامي (٨٣-٨٤) نتيجة إلغاء بعض القيود، مما أدى إلى ازدهار الاستثمار العالمي في إسبانيا عموماً

ولكن الاستثمارات العربية بقيت قليلة مقارنة لحجم الاستثمارات الأجنبية في الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٨٦)، ومع ذلك فلقد كانت الاستثمارات العربية موفقة وهامة برغم اقتصارها على عدد محدود من العمليات.

وبلغت قيمة الاستثمارات العربية المصرح بها في إسبانيا خلال أعوام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) حوالي (٤٥.٧٩٦) مليون بيزتا إسبانية، أي بنسبة (٣.٥) بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في إسبانيا عن نفس الفترة.

وتركز الجانب الأكبر من العمليات الاستثمارية العربية في إسبانيا في مجال: التجارة والفنادق وقطاعات التمويل والتأسيس.

تأتي الاستثمارات الكويتية في إسبانيا في مقدمة الاستثمارات العربية وأكبرها فقد بلغت (٥٥) بالمائة من مجموع الاستثمارات العربية هناك خلال الفترة من (١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، حيث أعلنت مجموعة «كيو» الكويتية حتى نهاية سبتمبر (١٩٨٧) عن استثمار حوالي (٢٤٢) مليار بيزتا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجموعة الكويتية كيو وجهت عناية خاصة خلال العامين الماضيين لقطاع صناعة الورق في إسبانيا، عندما قامت بشراء (٢٥٪) من رأس المال لثاني أكبر مصنع للورق في إسبانيا وهو «تورس هوستنس» وبلغت قيمة هذه العملية (٢٤) مليار بيزتا.

وتمكنت مجموعة كيو أيضاً من شراء جميع أسهم شركة الورق للمتوسط، والمعروفة باسم «راميسا». وامتلكت المجموعة الكويتية شركة «ريبرا» لصناعة الورق، واشترت كذلك (٨١٪) من أهم شركة «رانبكسا» لصناعة الورق أيضاً.

وبهذه العمليات أصبحت مجموعة كيو الكويتية تشارك في عمليات بنكية كبيرة، بل وفي البورصة الإسبانية أيضاً.

وقد لعبت الظروف الاقتصادية في إسبانيا بنهاية عام (١٩٨٧)

دوراً هاماً في ارتفاع مذهل لأسهم شركة «تورس هوستنش» عندما بلغ (٢٪).

واشترت مجموعة كيو في الثالث من نوفمبر (١٩٨٧) حوالي خمسة بالمائة زيادة من أسهم شركة «تورس هوستنش» وبلغت قيمة هذه العملية (١٨٩) مليار و(٢١٠) مليون بيزتا إسبانية، لتمتلك بذلك (٣٠٪) من أسهم الشركة المذكورة.

كما قامت أيضاً بشراء (٢٠٪) من أسهم مصنع «ريو تنتو» وهو أكبر مصنع للمتفجرات والمفرقعات في إسبانيا، واشترت المجموعة الكويتية عدداً كبيراً من أسهم البنك المركزي الإسباني وبنك بيسكايا وهو أحد أهم أربعة بنوك في إسبانيا.

واشترت أيضاً (٢٤٪) من أسهم شركة «كردس» المتخصصة في إنتاج الأسمدة لصناعات البتروكيماويات، وحصلت على (٢٪) من أسهم شركة «أسلند» للإسمنت، وعلى (٥٪) من أسهم شركة «سيا» للصناعات الزراعية، بالإضافة إلى استثماراتها في التجارة والفندقة وتصنيع المعادن ومجالات النقل والمواصلات وشركات التأمين(١٦).

ذكرت مصادر مالية في السوق الإسبانية في بداية شهر إبريل عام (١٩٩) بأن مكتب الاستثمار الكويتي قد باع حصته في بنك «سانتاندير» وحقق ربحاً يقدر بعشرة ملايين دولار.

وقالت تلك المصادر: إن الأموال العائدة من هذه الصفقة قد أصبحت تقدر إجمالياً بمائة مليون دولار، ولكن لم تذكر تلك المصادر ما هي نسبة مكتب الاستثمار الكويتي في هذا البنك؟ أو السعر الذي تم به بيع الصفقة.

إلا أنها قالت: إن مكتب الاستثمار الكويتي قد باع نسبة ضئيلة من موجوداته في إسبانيا، وهذا مما يعكس دور إدارة المكتب في تحريك هذه الاستثمارات، والتي قام ببنائها منذ بداية الثمانينات، ومازال يحتفظ بالنسبة الكبرى من هذه الموجودات والتي تقدر بأكثر من بليون دولار(١٧).

## استثمارات الإمارات في إسبانيا

معظم استثمارات الإمارات في إسبانيا فردية، حيث أن عدداً كبيراً من مواطني الإمارات يمتلكون عقارات، كما أن هناك استثمارات فردية في المجال الصناعي وفي البورصة.

ويصعب حصر استثمارات الإمارات في إسبانيا أو إيجاد قيمتها، لأن بعضها يتم عن طريق سويسرا ونيويورك ولوكسمبورج، وهذه الاستثمارات الخاصة بمواطني الإمارات لا يعرف عنها شيئ، وكلها تتم بصورة فردية ولا تأخذ الطابع التجاري(١٨).

وترجع بداية الاستثمارات المنظمة إلى عام (١٩٨٦) عندما ذكرت صحيفة «البابيس» الإسبانية في أول شهر فبراير عام (١٩٨٦) قولها إن اتصالات تجربها حالياً مجموعة استثمارية من الإمارات لشراء نسبة تتروواح بين (١٥٪ - ٢٠٪) في أكبر شركة بترول إسبانية قطاع خاص.

وذكرت الصحيفة أن المجموعة الاستثمارية هي شركة أبوظبي للاستثمارات البترولية الدولية، التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، أما الشركة الإسبانية فهي «سبسا» التابعة لـ«بانكو سينترال» وهو مصرف قطاع خاص(١٩).

وتعتبر الاستثمارات البترولية من أهم الاستثمارات التي

يمكن أن تعتمد عليها أقطار شرق الجزيرة العربية البترولية، لأنها تخدم الطرفين، وهما الأقطار العربية البترولية والدول الأوربية الرأسمالية، حيث العلاقة الاستثمارية المشتركة تعزز العلاقة في المجال التجاري، وتستطيع الدول الأوربية غير البترولية الاستفادة من الأسعار الخاصة وتسويقها في دولها وإيجاد مصدر دائم للبترول لمحطات التكرير والتوزيع.

وبذلك تحقق أرباح مشتركة، كما تبعد الدول الأوربية وخاصة شعوبها المستهلكة عن ارتفاع أسعار البترول أو الانقطاع، وبعيداً عن الشركات البترولية الاحتكارية العالمية التي تحتكر شبكات التوزيع في أوربا وتسيطر على أسواقها البترولية وترفع الأسعار وترجعها إلى الأقطار البترولية العربية مما يسيء إلى سمعتها.

ومن هذا المنطلق بدأت المجموعات الاستثمارية الكويتية في شراء أسهم في شركات تسويق المنتجات البترولية في أوربا، وكذلك بدأت إمارة أبوظبي سياستها الاستثمارية في هذا المجال، عندما صرح خليفة محمد الشامسي العضو المنتدب لشركة أبوظبي للاستثمارات البترولية «ايبك» في بداية شهر يناير عام (١٩٨٨) بقوله:

«إن الاتفاق مع شركة سبسا الاسبانية قد وقع فعلاً وفي وقت سابق من الشهر الحالي، وإنه يقضي بأن تمتلك ايبك نسبة (١٠٪)

من أسهم الشركة الإسبانية المذكورة».

ثم أشار إلى أن التنفيذ يقتضي من سبسا إصدار أسهم جديدة لتغطية الحصة التي اشترتها ايبك وسيكون الإصدار الجديد بمعدل سهم واحد مقابل كل تسعة من أسهم الشركة الموجودة في الوقت الحاضر، وبسعر (٢.٦) بيزتا إسبانية للسهم الواحد.

ويذكر أن هذا الاتفاق يعتبر أول اتفاق استثماري توقعه ايبك منذ تأسيسها في عام (١٩٨٤) ومباشرتها للعمل عام (١٩٨٥)، وهذا الاتفاق واحد من خمسة عروض استثمارية تم اختيارها والتركيز عليها من بين العديد من العروض التي درستها الشركة(٢٠).

وفي إطار تعزيز العلاقات الإسبانية مع الإمارات، وافقت الحكومة الإسبانية علي زيادة حصة شركة أبوظبي للاستثمارات البترولية الدولية في شركة سبسا النفطية الإسبانية من (١٠٪) إلى (١٥٪).

صرح بذلك «الفونسو لوبير» رئيس مجلس إدارة شركة سبسا الذي زار أبوظبي في منتصف شهر نوفمبر (١٩٨٨)، وقال: إن نسبة الـ (٥٪) الإضافية من أسهم الشركة التي ستمتلكها شركة أبوظبي للاستثمارات البترولية الدولية ايبك ستكون بحدود ثمانين مليون دولار، بحيث تصبح قيمة مساهمة الإمارات (٢٠٠) مليون دولار.

وتمتلك شركة سبسا مصفاتين نفطيتين إحداهما في جزر الكناري، والأخرى في جنوب إسبانيا، وتبلغ طاقة كل منهما عشرة ملايين طن سنوياً، كما تمتلك الشركة معامل بتروكيماوية مختلفة، ويبلغ إجمالي رأسمالها مليار دولار(٢١).

ثم رفعت شركة أبوظبي للاستثمارات البترولية الدولية ايبك حصتها في سبسا الإسبانية، عندما نشرت مجلة «ميدل إيست إيكونوميك سيلاڤي» في يوم (١٩٨٩/٥/٢٩) خبراً يقول بأن شركة أبوظبي للاستثمارات البترولية الدولية وقعت قبل أسبوعين اتفاقية زيادة حصتها في مجموعة المصافي النفطية الإسبانية سبسا، من خمس عشرة في المائة إلى عشرين في المائة، بعدما كانت شركة ايبك قد اشترت عشرة في المائة من أسهم سبسا بمبلغ مائة وعشرين مليون دولار، ثم رفعت حصتها إلى خمس عشرة في المائة قبل أن ترفع حصتها إلى عشرين في المائة.

وتوجد هناك استثمارات أخرى، كما يتوقع أن تتزايد الاستثمارات الإماراتية في إسبانيا في الأعوام القادمة، نظراً لما تشهده إسبانيا من نمو وتطور في كافة المجالات، وخاصة الصناعية والتجارية والسياحية.

# الخلاصة

بدأت العلاقات العربية ـ الإسبانية بطيئة ومتأخرة، وكذلك العلاقات التجارية والاستثمارية بين الإمارات وإسبانيا، ولكنها مرشحة للتطور السريع نظراً لأهمية الجانبين والتشابه الكبير في النمو.

فيشهد النمو الكبير في الإمارات على تطورها وأهميتها، ليس إقليمياً بل عالمياً، في المجال التجاري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وموقع الإمارات الوسيط بين آسيا وغرب أوربا والتي أصبحت من أهم محطات التصدير والاستيراد وإعادة التصدير إلى الدول المجاورة، والتي تتميز بعضها بالكثافة السكانية مثل الهند وباكستان وإيران ومصر، والبعض الآخر يتميز بالدخل الكبير مثل السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان.

وتعتبر إسبانيا من الدول الحديثة التي بدأت النمو السريع في مختلف المجالات إضافة إلى عمق العلاقات العربية ـ الإسبانية. كما تمثل بوابة أوربا إلى المغرب العربي والذي يعتبر أيضاً بوابة الجناح الشرقي العربي، وبوابة إلى القارة الإفريقية، وخاصة غرب أفريقيا ذات الصلة بفرنسا وبلجيكا وإسبانيا.

مما يعطي علاقة الإمارات ودول شرق الجزيرة العربية في المجال التجاري والاستثماري بعداً كبيراً وأهمية في المنظور البعيد، وكان هناك بعض المعوقات التي قد تؤثر سلباً، مما يجب على الحكومة الإسبانية معالجتها بحكمة، ومن أهمها:

الضغط الصهيوني على إسبانيا، وخاصة من قبل الولايات المتحدة التي قد تستخدم نفوذها على الحكومة الإسبانية للوقوف بجانب إسرائيل أكثر من العرب بحكم عضويتها وسيطرتها على الحلف الأطلسي والتي تشارك إسبانيا في عضويتها، إضافة إلى خطورة القواعد الأمريكية في إسبانيا على الأمن العربي مما يؤثر بالتالي على المصالح العربية في إسبانيا، والتي تتمثل في العلاقات التجارية وفي قطاع الاستثمارات الكبيرة والسياحة.

ولهذا فإن على الحكومة الإسبانية أن تحاول إيجاد مخرج لهذه المعضلة، إضافة إلى إيجاد نوع جديد من العلاقة مع اتحاد المغرب العربي نظراً للأهمية الاستراتيجية كجسر بين أوربا والعرب وأفريقيا من جهة، وفي مجال الاستثمارات الإسبانية في المغرب من جهة أخرى، وخاصة مناطق الصيد الكبيرة.

ومن هنا يجب إنهاء احتلال سبتة ومليلة وإعادتها إلى التراب المغربي، مما يزيد من عمق وتماسك العلاقات العربية ـ الإسبانية واستمراريتها على المدى الطويل.

# الهوامش والمراجع

(١) جريدة الاتحاد (٥/٢/١٩٨٧).

(٢) جريدة الاتحاد (٥/٢/١٩٨٧).

(٣) جريدة الاتحاد (٥/٢/١٩٨٧).

(٤) جريدة الاتحاد (٢١/١١/١٩٨٥).

(٥) جريدة الاتحاد (٢١/١١/١٩٨٥).

(٦) جريدة الاتحاد (٥/٢/١٩٨٧).

(٧) جريدة الاتحاد (١٤/٤/١٩٨٨).

(٨) جريدة الاتحاد (١٥/١١/١٩٨٨).

(٩) جريدة الاتحاد (١٧/٥/١٩٨٣).

(١٠) جريدة البيان (٢/١١/١٩٨٥).

(١١) جريدة الاتحاد (١٣/١٠/١٩٨٧).

(١٢) جريدة البيان (٢/١١/١٩٨٥).

(١٣) جريدة الاتحاد (١٧/١٠/١٩٨٧).

(١٤) جريدة الخليج (فبراير ١٩٨٩).

(١٥) جريدة المسلمون (١١ـ٦/١٢/ ١٩٨٧).

(١٦) مجلة الوطن العربي (٨/٢/١٩٨٨).

(١٧) جريدة الخليج (٣/٤/١٩٩٢).

(١٨) جريدة الخليج فبراير (١٩٨٩).

(١٩) جريدة البيان (٩/٢/١٩٨٦).

(٢٠) جريدة الاتحاد (٢/١/١٩٨٨).

(٢١) جريدة الخليج (١٥/١١/١٩٨٨).

(٢٢) جريدة البيان (٣٠/٥/١٩٨٩).



# الفهرس

## صدر في هذه السلسلة

ابن ماجد الملاح الفلكي
الأفلاج في مدينة العين
إمارة أبوظبي في عهد زايد بن خليفة
الأمن السياسي لدول مجلس التعاون
التدخل الفارسي في الشؤون العمانية
تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين
الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني
الحياة الفكرية في شرق الجزيرة العربية في العهد العثماني
سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي
السلطان سعيد والعلاقات العربية ـ الأفريقية
السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي
الصراع العثماني ـ البرتغالي في الخليج العربي
العلاقات العربية ـ الاسبانية
مشكلة الرعايا البريطانيين من التجار الهنود في قطر
الموقف البريطاني من الوجود العثماني في الإحساء وقطر



## صدر للمؤلف

ابن ماجد الملاح الفلكي
أشراف حضرموت ودورهم في نشر الإسلام بجنوب شرق آسيا
الأفلاج في مدينة العين
الأقلية الإسلامية في بلغاريا
إمارة أبوظبي في عهد زايد بن خليفة
الأمن السياسي لدول مجلس التعاون
التاريخ المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة
التدخل الفارسي في الشؤون العمانية
تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين
التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني
الحياة الفكرية في شرق الجزيرة العربية في العهد العثماني
سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي
السلطان سعيد والعلاقات العربية - الأفريقية
السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي
الصراع العثماني - البرتغالي في الخليج العربي
العلاقات العربية - الاسبانية
العلاقات العربية - الإيرانية
مشكلة الرعايا البريطانيين من التجار الهنود في قطر
الموجز في تاريخ الإمارات
الموقف البريطاني من الوجود العثماني في الإحساء وق